IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563 x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 6 ، العدد 2 ، كانون الاول 2025

اثر الديمقراطية التوافقية في سلوك الاحزاب السياسية العراقية وبرامجها الانتخابية وتحالفاتها

م. م. حسين علي حميد [1]

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر التوافقية والمحاصصة على توجهات الاحزاب العراقية وسلوكياتها واولوياتها، واهمية هذه الدراسة نابعة من حجم النتائج المترتبة ونوعها على اتباع التوافقية نهجاً للحكم في العراق وسلوكاً للقوى السياسية والاحزاب المتنفذة في صناعة القرار العراقي ، وتتلخص مشكلة البحث الاساسية في فرضية مفادها ان الاحزاب العراقية وبسبب التوافقية كانت مقيدة الى حد بعيد في هذه المعادلة في بناء رؤاها وتوجهاتها وكيفية تعاطيها مع القضايا المصيرية مما ادى ذلك الى تعطيل سير النظام السياسي في العراق بالشكل الامثل والصحيح وتعطيل تنفيذ البرامج الانتخابية لهذه القوى والاحزاب ، وقد توصلت الدراسة الى نتائج مهمة ابرزها ان التوافقية جاءت لأسباب كثيرة يتعلق بعضها ببنية المجتمع العراقية وديمغرافيته وبعضها الاخر يتعلق بمعطيات سابقة شكلت توجهات المعارضة العراقية في الخارج للنظام السابق واسباب ارتبطت بتوجهات دولية وبالخصوص الاحتلال الامريكي والحاكم المدني بول بريمر ، وقد ترتب على اعتماد التوافقية نتائج اخرى مهمة ابرزها تعطيل تشكيل الحكومات بعد كل انتخابات وصعوبة تحقيق الاغلبية السياسية وغياب دور المعارضة السياسية ونشوء الدكتاتورية الحزبية وهيمنة القوى التقليدية واضعاف دور الاحزاب الصغيرة والناشئة وهذه النتائج تؤيد صحة فرضية البحث والدراسة .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، الاحزاب السياسية، المعارضة السياسية، الاغلبية السياسية

انتساب الباحث
[1] كلية القانون، جامعة الكوت الاهلية، العراق، واسط، 52001

[1]hussein.a.hameed@alkutcollege.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الاول 2025

The Impact of the Consensus Democracy on Behavior of the Iraqi Political Parties and its Electoral Programs and Alliances

Assis. Lec. Hussein Ali Hameed [1]

Abstract

This study aims to the statement of the impact of consensus and quota on trends of the Iraqi parties and its attitudes and priorities, the importance of this study is stemming from the size and kind of the results that are entailed on following the consensus as an approach to governance in Iraq and an attitude to the political forces and influential parties in the Iraqi decision industry, tne main research problem is summarized in a hypothesis that ،due to the Consensus ،the Iraqi parties were largely restricted in this equation of building its insights , derictions and its approach in dealing with the crucial issues , so that resulted in obstructing the functioning of the political system in Iraq perfectly, and obstructing the electoral programs implementing of these forces and parties, this study has come up with an important results and the most prominent is that the consensus has come for many reasons, some of them are related to the Iraqi society structure and its demography, and the other one is related to a previous information that formed the Iraqi opposition trends abroad for the previous regime, and reasons related to an international orientation especially the American occupation and civil governor Paul Bremer, other important outcomes resulted from adopting consensus, the most prominent is obstructing the formation of governments after every election, the difficulty of achieving a political majority ,The absence of the role of the political opposition, the emergence of party dictatorship, the dominance of traditional forces and weakening the role of small and emerging parties , these results support the validity of the research and study hypothesis.

Keywords: Consensus democracy, political parties, political opposition, political majority

Affiliation of Author
[1] College of Law, University of Kut, Iraq, Wasit, 52001

[1]hussein.a.hameed@alkutcollege.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Dec. 2025

المقدمة

بدأ العمل بالتوافقية في العراق بعد التغيير في نظام الحكم في 2003 نتيجة قناعة مسبقة لدى القوى الدولية المعنية بالشأن العراقي ، وحتى قوى المعارضة التي تولت زمام الامور وتصدت للمشهد السياسي في العراق الجديد ، ومبررات كل الاطراف عائدة الى اسباب تتعلق بتنوع المجتمع العراقي وتعدديته دينيا وعرقيا وقوميا . وفي هذا البحث يركز الباحث ويتطرق الى بدايات التحول باتجاه التوافقية في العراق ، عبر تحديد مراحل تأسيس التوافقية وابرز المحطات التي مرت بها ، وما هي ابرز الاسباب التي ادت بالقوى السياسية العراقية الى تبني التوافقية كنموذج للحكم والبقاء على هذا النسق التوافقي الى يومنا هذا ، كذلك تحديد ابرز المنتفعين من البقاء على هذا النظام وابرز الخاسرين والقصد هنا هو كيفية استفادة الاحزاب الكبيرة والقوى التقليدية من التوافقية والتي من خلالها حصلت الهيمنة على كل مقدرات البلد وخيراته والمكتسبات الوظيفية، وفي المقابل تعرضت الاحزاب الصغيرة والناشئة والقوى المعارضة الى خسارات فادحة في ظل النظام التوافقي ، وفي ظل التوافقية لم يعد لنتائج الانتخابات اي معنى إذ بقي تأثير القوى التقليدية ونفوذها مستمرا حتى مع تناقص اعداد مقاعدها في البرلمان ، الامر الذي انشأ ما يعرف بالدكتاتورية الحزبية وهو بقاء احزاب معينة مسيطرة على كل المشهد السياسي داخل المكون الواحد وفي المقابل حرمان باقي القوى الناشئة والصغيرة من المكون نفسه من المشاركة في المكتسبات والوظائف والنفوذ وهو ما يتعارض مع جوهر التوافقية التي تتطلب مشاركة الجميع في العملية السياسية .

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال معرفة الحد الذي سيصل اليه النظام السياسي في العراق مع التوافقية ، خصوصاً ان التوافقية في التجارب الدولية السابقة هي لمراحل انتقالية ولفترات زمنية معينة تتضح بعدها ملامح واسس النظام السياسي ، ولكن في العراق يبدو بأن الوضع مستمر وان المشاكل المصاحبة لعمليات تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات متكررة في ظل التوافقية وغياب اغلبية حكومية واضحة تتصدى للمشهد السياسي .

اهداف البحث: في هذا البحث وضعت مجموعة اهداف سيعمل الباحث على الوصول اليها وابرزها هو بيان اسباب و مراحل تشكيل التوافقية في العراق ، كذلك تحديد المبررات الرئيسة وراء الاستمرار على التوافقية والدفاع عنها بسبيل عدم الانتقال باتجاه الاغلبية السياسية ، وايضاً بيان اثار اعتماد التوافقية على توجهات وتحالفات القوى السياسية .

مشكلة البحث : الاشكالية الاساسية للبحث قائمة على افتراض مهم وهو ان التوافقية والمحاصصة في العراق اثرت بشكل اساسي وكبير على برامج الاحزاب السياسية العراقية ونوع تحالفاتها وتوجهاتها وخطابها الاعلامي والسياسي الموجه للجماهير المؤازرة لها ، وانها اي التوافقية وان وفرت للقوى السياسية الغطاء السياسي والقانوني للبقاء لفترة اطول في الطليعة وفي المشاركة في صنع القرار العراقي الا انها منعتها من التوجه للأغلبية السياسية والسيطرة على كل مفاصل هذا القرار والنفوذ السياسي .

منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي لظاهرة التوافقية في العراق ومراحل تأسيسها والاسباب التي ادت الى الابقاء على التوافقية والمحاصصة نهجاً للنظام السياسي وتحليل كيفية تعاطي الاحزاب العراقية الكبيرة والصغيرة مع التوافقية بالقبول او الرفض .

هيكلية البحث: قسم البحث الى محورين اساسيين : في المحور الاول ذهب الباحث الى تحديد الاسباب والغايات لتبني النظام السياسي في العراق للديمقراطية التوافقية . اما المحور الثاني فهو لبيان اثر الديمقراطية التوافقية على الاحزاب العراقية في كافة المجالات .

اولا: اسباب ومبررات تبني النظام السياسي في العراق للديمقراطية التوافقية انموذجاً للحكم :

اعتقدت القوى السياسية الحاكمة في العراق بعد 2003 بان الاخذ بسياسة المحاصصة المكوناتية تمثل استحقاقاً وطنياً يجب ان يحقق للقوى المعارضة ، وللمكونات المضطهدة في النظام السابق ، وهذا يمثل تعويضاً لها عن ما لحقها من اذى واضطهاد وملاحقة ، وهي ترى انه لا مجال للتنازل عن هذا المبدأ . وبهذا تأسس النظام السياسي الجديد على اساس المكونات الاجتماعية والقومية والطائفية واعتماد دولة المكونات ، ولمع نجم الانتماء الى القومية والطائفة على حساب الانتماء للوطن والهوية الوطنية الجامعة لكل هذه الانتماءات . وقد اسهمت المحاصصة في تكريس الانقسامات الطائفية والمذهبية وتقويتها وامتدت حتى للجوانب الاجتماعية في العراق [1].ومنذ ذلك الحين حتى يومنا هذا يتم تشكيل الحكومات في العراق على اساس التوافق السياسي وليس الاستحقاق الانتخابي وهذا يمثل اشكالية حقيقية سنحاول في بحثنا هذا ان نفسرها من كل الجوانب ، لكن قبل ذلك يجب علينا ان نحدد مفهوم الديمقراطية التوافقية بشكل عام .

1 - مفهوم الديمقراطية التوافقية واسسها وخصائصها: قبل الخوض في مفهوم الديمقراطية التوافقية علينا ان نوضح ان التوافقية لا تنشأ الا في الدول ذات المجتمعات التعددية والمكونات المختلفة لغوياً وعقائدياً وقومياً الخ...، وهذا الاختلاف ليس اختلافا عابرا انما اختلاف حاد جدّي يمثل مصير وهذه المكونات ، والتعددية بشكل عام تعبير يطلق على الشعوب ذات الخليط غير المندمج ، إذ كل فئة او مكون من هذا الخليط يتمسك بمبادئه الخاصة ولغته وثقافته وافكاره ومعتقداته ، وان انعدام الانسجام بين المكونات له اسباب عدة جلها من الممكن ان يتم تجاوزها وصهرها في هوية مجتمعية موحدة ولكن تلك التي تتعلق باسباب او جذور طائفية وعرقية لا يمكن تخطيها او تجاوزها وهي التي في العادة تذهب بالنظام والدولة الى البحث عن التوافقية [2]. وكما اسلفنا ان المجتمعات التعددية المختلفة في الصفات والجذور والاهتمامات من الممكن ان يتم العمل على صهرها في بوتقة واحدة وتعددها لا يمثل اي مشكلة بل على العكس يمثل تنوع وارث حضاري وثقافي وديني للنظام السياسي ، الا اذا كان هذا التنوع من الممكن ان يسبب تهديد للسلم المجتمعي فهنا يجب التعامل بحذر مع كل مكون او فئة من فئات المجتمع التعددي . وتعرف التعددية بأنها تنظيم للمجتمع يحترم تنوعه واختلافه واهتماماته وخاصة المجتمعات الحديثة إذ تكثر الاتجاهات المختلفة لفئات المجتمع ايديولوجيا وفلسفيا ودينيا [3]. والمجتمع التعددي هو المجتمع الذي تظهر فيه اكثر من فئة او جماعة او طائفة لها وزنها العددي تتعايش ضمن الكيان السياسي نفسه وهذا التعايش يتطلب وجود مؤسسات وقوانين تنظم حقوق هذه الفئات وتحفظها في المجتمع ويمتد تأثير هذه القوانين والمؤسسات الى الجوانب الاجتماعية والسياسية وغيرها [4] . ويجدر الاشارة الى ان مفهوم التعددية يرتبط بحقائق عدة ابرزها [5]:

أ- ان التعددية هي واقع موجود في اغلب المجتمعات .

ب- ان التعددية تعبر عن ذاتها من خلال الاحزاب والنقابات والجمعيات الممثلة لفئات المجتمع ومكوناته .

ت- مبدا التعددية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية الليبرالية لأنها هي من تسمح بالاعتراف بالتعددية وحق المشاركة وحق التعبير .

ث- ترتبط التعددية بمفاهيم عدة وحقائق اخرى ابرزها مبدأ الفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة ، والاعتراف بحق المكون الاكبر وثقله الاجتماعي والسياسي ، واحترام رأي الاقليات الاخرى وحقوقها وحجمها الحقيقي في التمثيل القانوني والسياسي .

والان بعد ان انتهينا من بيان التعددية ولو بشكل مقتضب سنبين مفهوم الديمقراطية التوافقية :

ان "الديمقراطية التوافقية" لم تنشأ عبر اطار نظري او دراسات وافكار للمنظرين والمفكرين السياسيين والاجتماعيين وانما نشأت في ظل واقع عملي ملموس ، إذ طرح مفكرون التوافقية هذا المفهوم بعد دراسة حالة دول متقدمة مثل النمسا ، وبلجيكا ، وهولندا وسويسرا . ودول من العالم الثالث مثل جنوب افريقيا ، وهذه الدول امتازت بالمجتمعات المتعددة والمنقسمة التي لا يمكن للديمقراطية الكلاسيكية ان تنجح في ظل هذه المجتمعات [6] . ويجدر الإشارة الى ان المفكر الهولندي ليبهارت قد قدم نماذج عدة وتفسيرات لتحديد مفهوم " الديمقراطية التوافقية " وقدم شروحات وتصنيفات عن التوافقية في اوربا ودول العالم الثالث . ولكن في العموم يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية بأنها : " صيغة من الممارسة الديمقراطية لانتخابات مؤسسات الدولة الرئاسية والتنفيذية والتشريعية ، والتي تجري على اساس التوافق بين الطوائف الدينية المتواجدة في الدولة ، وحسب دستورها وتكوينها الاجتماعي لسكان تلك الدولة ، كما هو الحال في لبنان "[7] .

ان " الديمقراطية التوافقية " تبرز في الانظمة السياسية ذات الفواعل المتعددة داخلياً من احزاب ونقابات على ان تمثل هذه الاحزاب مكونات وطوائف البلد ، وفي ضل التوافقية ينشأ بين هذه الفواعل مجموعة من الحوارات والتفاهمات والتفاوض من اجل الوصول الى حلول للمشاكل العالقة بين الاطراف ، ومن اجل الاتفاق على تقاسم السلطة وتوزيعها بناءً استحقاق كل فئة او طائفة او قومية ، ولكي يتم الابتعاد عن اي مشاكل او صراعات داخل الدولة وتغليب المصلحة العامة . والنظام السياسي التوافقي يرعى مشاركة الشركاء كلهم في السلطة السياسية ، والهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي في مجتمع متعدد دينياً ، واثنياً ، وعرقياً [8]. واستكمالاً لبيان مفهوم "الديمقراطية التوافقية" **يطرح تساؤل** عن اذا ما كانت " الديمقراطية التوافقية" صالحة او قابلة للتطبيق في كل انواع الانظمة السياسية ام انها تقتصر على نظام معين واحد او اكثر دون باقي الانظمة السياسية ؟ وفي معرض الاجابة عن هذا التساؤل يذهب الباحثين بهذا الشأن الى اتجاهين :

الاتجاه الاول : يرى انصار هذا الاتجاه بأن اليات الديمقراطية التوافقية تقتصر على النظام البرلماني ويستبعد هذا الفريق امكانية تطبيقها في النظام الرئاسي ، لأن قيمتها الحقيقية (الديمقراطية التوافقية) تكمن في تحقيق الاستقرار في النظام السياسي والذي يأتي من خلال الاندماج الذي يعزز في التمثيل الواسع داخل البرلمانات التي توفر هذه الميزة ، بالاضافة الى انه من خصائص

التوافقية هو النسبية في التمثيل بين المكونات او بين الفرقاء السياسيين وهذا ما لا يمكن تحقيقه في النظم الاخرى غير البرلمانية [9].

اما بالنسبة **للأتجاه الثاني** : فيذهب باتجاه ان الديمقراطية التوافقية يمكن تطبيقها في انواع عدة من الانظمة السياسية ولا تقتصر على النظام البرلماني ، ويرى بان مسألة النسبية او المحاصصة لا يمكن تطبيقها على النظام الرئاسي غير صحيحة ، فانصار هذا الراي يرون بان النظام الرئاسي لا يقتصر فقط على منصب الرئيس وانما هنالك منصب نائب الرئيس والامانة العامة وديوان الرئاسة وغيرها بالاضافة الى المناصب الاخرى في النظام مثل رئيس البرلمان ، ولذلك يرى مؤيدو هذا الاتجاه بان الديمقراطية التوافقية قابلة للتطبيق في كل انواع الانظمة السياسية وان كانت فرصتها اكثر نجاحاً في ظل الانظمة البرلمانية [10].

وللديمقراطية التوافقية جملة من الخصائص وهي : هنالك خصائص عدة ومبادئ لها وتختلف من دولة الى دولة اخرى ، ومن تيار فكري الى تيارات اخرى حسب ظروف كل دولة ودرجة التنوع فيما بين مكونات المجتمع وشدة الانقسام او الاندماج بينها . وبشكل عام يمكن تقسيم خصائص ومبادئ "الديمقراطية التوافقية" بالشكل الآتي :

القسم الاول ويتعلق بضرورة وجود ائتلاف واسع يشكل تمثيلاً فعالاً لكل مكونات البلد ويضمن مشاركة الجميع بغض النظر عن نتائج الانتخابات وما تفضي اليه من اغلبية لصالح جهة على حساب جهة اخرى [11]. ان الذهاب باتجاه اغلبية في ظل مجتمع تعددي لا يتفق مع جوهر "الديمقراطية التوافقية" ، فهذا قد يؤدي الى عرقلة جهود التهدئة والاستقرار وقد ينجم عنه زعزعة السلم المجتمعي باثارة الفتن والنزاعات بين مكونات وطوائف البلد ، لذلك يتم الذهاب مع الائتلاف الواسع لتحقيق الاستقرار في مثل هذه المجتمعات الغير متجانسة (التعددية)، ويجنب هذه المجتمعات هي والقوى السياسية الناشطة فيها شر انعدام الامن او انتشار الفوضى والاحتجاجات التي قد تفضي الى نتائج سلبية ، وان هذا الائتلاف الواسع في حالة شمل جميع الشركاء او الاطراف بدون اقصاء او تهميش سيكون رمزاً للوحدة الوطنية [12].

القسم الثاني : يشمل ما يسمى بالفيتو المتبادل وهو ضمانة لحقوق الاقليات ضمن الائتلاف الواسع من بطش الاكثرية وسلطانها ، ومن خلاله تستطيع هذه الاقليات من حماية مصالحها ، وهذا الفيتو على الرغم من اهميته فإنه قد يسبب نشوء ظاهرة ما يسمى باستبداد الاقلية ، وما يتبعه من عرقلة بعملية صنع واتخاذ القرار اذا ما استخدمت هذه الاقليات هذا الحق بشكل مفرط [13]. يشار الى انه هذا المبدأ قد يتم النص عليه بشكل رسمي وصريح وواضح كما هو الحال في النمسا ، او قد يكون تفاهماً شكلياً غير مكتوب متفق عليه بين القوى السياسية ، الا انه من المؤكد ان هذا المبدأ لا يطبق في المجتمعات المتباينة بشكل حدي وقطعي (عرقياً وطائفياً) وهي التي تسمى بمجتمعات الخطوط الحمراء ذات القدسية الدينية او التاريخية ، وانما يطبق في المجتمعات الاقل اختلافاً والتي تحتوي على نخب سياسية متفاهمة ومتعاونة فيما بينها [14].

القسم الثالث : النسبية او ما يسمى بالمحاصصة وهي تعني ان يشارك جميع الفرقاء او الشركاء في تقاسم المغانم والمكاسب السياسية من درجات وظيفية خاصة ومناصب رفيعة بناءً على حجم التمثيل النسبي لهذه القوى داخل البرلمان او احياناً حسب حجم المكون اجتماعياً ودينياً وتاريخياً داخل البلد [15].

القسم الرابع : من خصائص ومبادئ التوافقية وهو ليس ضرورياً بشكل دائم او في كل الاوقات ، او بالأحرى ليس من الضروري تطبيقها على كل الانظمة السياسية التي تتبنى التوافقية هو حق الاستقلال الذاتي لكل مكون او فريق في ادارة شؤونه الداخلية وهذا متوافر في جل الانظمة الفدرالية ، ويعدّ بعض هذا الاستقلال مهم للغاية في النظم التوافقية لكونه يمنح الاطمئنان والثقة للأقليات ويجنب الشركاء الصراعات وتهدي السلم المجتمعي [16].

2- اسباب ومبررات تبني النظام السياسي في العراق للديمقراطية التوافقية :

في بداية هذا المحور سنبين مبررات قيام النظم التوافقية واسبابها بشكل عام في مختلف بلدان العالم ، وبعدها سنخصص هذا المحور لأسباب تبني النظام السياسي في العراق للتوافقية . ان واحدة من ابرز اسباب تبني هذا النظام هو وجود تعدد قوى واضح في بنية النظام السياسي والاجتماعي ، وان يتم تحقيق توازن قوى في هذا المجتمع التعددي ، وعادة ما تذهب المجتمعات التعددية غير الثنائية باتجاه التوافق مع الاخرين على ان لا يكون هناك تفاوت بين المكونات والقوى بشكل كبير لأن هذا سيدفع القوى الكبرى للائتلاف بدون الاقليات [17]. ومن الاسباب التي تدفع بالدول للذهاب باتجاه التوافقية هو صغر حجم الدولة ، فكلما كانت الدولة ذات التعدد والتنوع صغيرة الحجم وعدد سكانها قليلًا كلما زادت فرصتها في تحقيق التوافق بين الاقليات وذلك عائد الى امكانية عقد الاجتماعات اللقاءات بين الشركاء بسهولة وبوقت سريع مما يخلق تفاعل دائم وعدم انقطاع بين قادة القوى السياسية في البلد ، وتكون النخب السياسية والاجتماعية اقرب للتوافق والتواصل مع بعضهم البعض ، وهذا يدفعهم للقبول بفكرة الائتلاف فيما بينهم [18]. ان دولاً مثل النمسا وهولندا في بعض الفترات بررت تبنيها للتوافقية والائتلاف بسبب استعار الخطر الخارجي من حروب ونزاعات

دولية قد تتسبب بنشوب خلافات داخلية مما شكل حافزا قويا للذهاب باتجاه الوحدة والتضامن والتوصل للاتفاقات السلمية الشاملة للفرقاء في هذه البلدان ، وهذه الفكرة او هذا المبدأ (الخوف من الخطر الخارجي) من الممكن تطبيقه على اكثر من حالة لان كل الفرقاء في كل دول العالم مهما كانت درجة وحدة الخلاف فيما بينهم سيشعرون بتهديد وخطر حقيقي اذا ما واجهوا عدوا خارجيّا ، وهذا سيدفعهم للتوجه للاتفاق والتكتل بوجه هذا الخطر [19].

وهنا لا بد من التأكيد على ان لكل دولة مبرراتها الخاصة حسب الظروف السياسية والامنية والتاريخية والاجتماعية لكل دولة او نظام سياسي ، تتشابه احياناً مع كل التجارب وتتباين احياناً اخرى . وما يهمنا بشكل اساسي في بحثنا هذا هو تحديد ابرز المبررات والاسباب التي دفعت بالنظام السياسي العراقي والقوى الحاكمة بعد 2003 الى تبني التوافقية نهجاً للحكم والشراكة بين المكونات . وهي كالآتي :

أ_ اسباب تعود لمؤتمرات المعارضة العراقية التي عقدت في الخارج قبل العام 2003 : ان واحدة من ارجح الاسباب لتبني الاطار التوافقي للنظام السياسي في العراق الذي انشأ بعد العام 2003 يعود الى طبيعة تشكيل قوى المعارضة للنظام السابق ، وتنوع خلفياتها السياسية والدينية والقومية ، كذلك اختلافها في تبعيتها للقوى الخارجية ، مما اسس لحالة عدم الانسجام في ما بينها . وان تمسك هذه القوى بالمصالح الفئوية الضيقة جعلها غير قادرة على انشاء مزاج وطني جامع مما تسبب في فشلها الذريع في خلق هوية وطنية جامعة لأطياف الشعب العراقي كلها بعد تسلمها للحكم او بمعنى ادق مشاركتها في الحكم [20]. لقد تجسدت بوادر هذا النظام التوافقي عبر المؤتمرات التي عقدت لقوى المعارضة في الخارج قبل العام 2003 والتي جاءت اغلبها بدعم امريكي ، وفي قدمة هذه المؤتمرات مؤتمر لندن في عام 1992 وعقبه مؤتمر صلاح الدين في كردستان العراق إذ تم تشكيل جمعية عمومية قائمة على المحاصصة بين ممثلي المكونات في المؤتمر الوطني العراقي الموحد ، وفي مؤتمر لندن 2002 شكلت اللجان على اساس المحاصصة الطائفية والقومية إذ تكونت لجنة التدقيق والمتابعة على النحو الاتي : 65 عضواً العدد الكلي ، 66% منها للعرب مناصفة بين الشيعة والسنة ، 25% منها للكرد وهكذا تواليا ً بالنسبة لبقية الاقليات [21].

ب_ تشكيل مجلس الحكم بعد احتلال العراق من الحاكم المدني بول بريمر : جاء هذا المجلس نتيجة حتمية لاتفاقات قوى المعارضة في الخارج قبل سقوط النظام وبالأخص مؤتمر صلاح الدين ، إذ شكل هذا المجلس من قبل سلطة الائتلاف المدني الحاكمة للعراق ، وتم تطبيق مبدأ الموازنة بين مكونات الشعب العراقي في تعيين اعضاء المجلس ، إذ تألف من خمسة وعشرون عضواً وزعت بالشكل الآتي : ثلاثة عشر عضواً من المسلمين الشيعة ، خمسة اعضاء من المسلمين السنة ، خمسة اعضاء من الكرد وعضو واحد لكل من التركمان والمسيحيين ، وكان هذا المجلس هو الشرارة الاولى لتعزيز النظام التوافقي في العراق وهو ما سار عليه العرف السياسي في تشكيل الحكومات بغض النظر عن نتائج الانتخابات [22].

ج_ تركيبة المجتمع العراقي : امتاز المجتمع العراقي بالتنوع الواضح بين مكوناته واطيافه ، وهو بطبيعة الحال انعكاس لأرث العراق التاريخي والحضاري ، والتصور الغالب للمجتمع العراقي قبل تغيير النظام في 2003 هو مجتمع السلام والتعايش بين مكونات الوطن ، الا ان بعض الباحثين والمتخصصين يرون ان هذا الانسجام هو انسجام وهمي قائم على الاكراه والقوة من قبل الانظمة الفردية التي كانت قائمة على حكم العراق قبل العام 2003 ، وان هذه الانظمة دأبت على فرض هوية في الغالب قومية على المجتمع العراقي وعندما زالت قوة هذه الانظمة السياسية انفرطت هذه الهوية وذهب عامة الناس الى هوياتهم الفرعية والاثنية والقبلية والدينية وما شابه ، ولذلك فان التوافقية جاءت كحل استثنائي لحفظ السلم المجتمعي ومحاولة ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة للشعب العراقي والعمل على اشراك الجميع في ادارة شؤون البلاد دون اقصاء لأي طرف كي لا ينزلق البلد الى حافة النزاعات الطائفية والقومية التي لا يحمد عقباها [23].

د_ التعددية الحزبية بعد 2003 ودور النخب السياسية : إذ شهد العراق بعد سقوط نظام الحزب الواحد انفجارا هائلا بعدد الاحزاب السياسية وكانت كل هذه الاحزاب الجديدة تكرس الفئوية وتمثلها بأبهى صورة ، فجل هذه الاحزاب نادت بالهويات الفرعية الضيقة وعملت على تمزيق الهوية الوطنية الجامعة واغلبها كانت تريد المشاركة في مغانم السلطة وبعضها ذو نفوذ قوي مما عزز اعتماد التوافقية في النظام السياسي العراقي الجديد والتي تتيح لمثل هذه الاحزاب على كثرتها المشاركة في السلطة [24]. وهذا ما اتفقت عليه النخب السياسية الحاكمة للعراق ابان ايام المعارضة ومؤتمراتها التي اشرنا اليها في وقت سابق في هذا البحث ، وهو ان يتم تقاسم المناصب التنفيذية وقوى النفوذ والسلطة بين المكونات العراقية وبالأخص (الشيعة ، والسنة ، والكرد) إذ ان التجربة التوافقية في العراق اطلق عليها بعضهم بالتوافق العمودي وليس الافقي ، اي ان المغانم حصلت عليها بالدرجة الاساس المكونات الاكثر ثقلاً في المجتمع العراقي تواليا ً [25].

هـ_ وجود غطاء دستوري للتوافقية في العراق : وهذ الامر محل خلاف بين المختصين فمنهم من يرى بأن الدستور العراقي لعام

2005 نص صراحةً على اعتماد التوافقية أنموذجا للحكم ، ومنهم يرى عكس ذلك ، وبالمجمل فأن هناك العديد من المواد الدستورية التي تنص وبشكل واضح على حفظ حقوق المكونات بمسمياتها وان يشترك الجميع في صناعة القرار او المشاركة في الوظائف العامة وقد نصت المادة التاسعة من الدستور على ان يشترك جميع مكونات وفئات المجتمع في المؤسسة العسكرية [26]. وفي المادة الثانية من الدستور تم التأكيد على الهوية الاسلامية للمجتمع العراقي مع حفظ حريات باقي المكونات في اختيار ديانتهم وممارسة طقوسهم الدينية كالمسيحيين والايزيدين والصابئة [27]. ويرى البعض ان الدستور العراقي اشار الى حق النقض (الفيتو) بين المكونات وهو احد ركائز الديمقراطية التوافقية بصورة غير مباشرة عندما جعل التصويت على بعض القرارات لا يتم الا بموافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب ، اي بمعنى انه منح للمكونات حق الاعتراض على بعض القرارات المصيرية وجعلها غير قابلة للتمرير الا بالتوافق بين جميع المكونات [28].

ثانياً : اثر الديمقراطية التوافقية على توجهات وتحالفات القوى السياسية العراقية

شهدت الساحة العراقية فور اسقاط النظام السابق الذي كان يحتكر العمل الحزبي والسياسي نشوء العديد من الاحزاب وبشكل كبير ممثلة لعدد من القوميات والطوائف ، فضلاً عن الاحزاب المعارضة التي لم تتمكن في السابق من العمل في الداخل العراقي ، ووصف النظام السياسي الجديد في العراق بنظام التعددية الحزبية ، وهذه التعددية جاءت نتيجة لتنوع المجتمع العراقي من حيث التركيبة الدينية والقومية ، حيث انشأت هذه الاحزاب لكي تمثل تطلعات هذه الاقليات واحلامها وتدافع عن حقوقها ومقدساتها ، وشكل اعتماد النظام الانتخابي النسبي سبباً مهماً اخر لنشوء التعددية الحزبية في العراق بعد 2003 [29]. ونتيجة هذا التنوع في بنية المجتمع العراقي والانقسام الحاد والخوف من نشوب نزاعات طائفية وعرقية دفعت هذه القوى السياسية العمل الحزبي في العراق باتجاه التوافقية وبدعم خارجي امريكي بالخصوص [30]. ولأسباب كثيرة اخرى تم ذكرها في المحور السابق للبحث ، وهنا سنحاول ان نبين ابرز الآثار التي ترتبت على الاحزاب السياسية نتيجة العمل بالنظام التوافقي إذ وبسبب تبني التوافقية نموذجا للحكم ولإدارة الشؤون السياسية والشؤون العامة في البلاد؛ ظهرت مجموعة من النتائج والاثار على القوى والاحزاب السياسية العراقية ابرزها ضعف قدرة الاحزاب العراقية على تبني خيار المعارضة ، ورواج الخطاب الاعلامي الطائفي لدى الاحزاب السياسية خصوصاً قبل موسم الانتخابات ، وتعسر تشكيل الحكومات بعد كل انتخابات ، وهيمنة الاحزاب الكبيرة على القرار السياسي وعلى المغانم والمكاسب السياسية وفي المقابل حرمان الاحزاب الصغيرة من المشاركة في صناعة القرار مما تسبب في نشوء الدكتاتورية الحزبية ، وانعدام الاغلبية السياسية بشكل تام ، وهنا سنحاول ان نفصل كل هذه الاثار بشكل اوسع :

1- بسبب التوافقية تعسر تشكيل الحكومات بعد كل انتخابات :

في ظل التوافقية رافق عملية تشكيل الحكومات في العراق العديد من المصاعب والتحديات منذ حكومة نوري المالكي 2006 وليومنا هذا ، إذ يجب في كل محكومة تتشكل مراعاة التوازن بين القوى السياسية في المناصب والادوار والحقائب الوزارية حتى تستطيع الاحزاب تمرير الحكومة ولو بشق الانفس [31]. ان نظام التمثيل النسبي المعتمد في الانتخابات العراقية واعتماد التوافقية اساساً للحكم اسهما بشكل كبير في تعطيل تشكيل الحكومات واصدار القرارات المصيرية وتسببا بحدوث ازمات ومشاكل بين القوى السياسية وراج بين قادة الاحزاب مبدأ المساومة والمناورة في عقد التحالفات السياسية عند اختيار قادة ووزراء الحكومة [32].

لقد تسببت التوافقية في استغراق وقت طويل وكبير لأجل تشكيل الحكومات إذ لا يمكن اختيار الرئاسات الثلاث الا بعد اقناع جميع الاطراف ، وفي بعض الحكومات اضطر قادة البلد الى شطر بعض الوزارات من اجل ارضاء المكونات جميعها إذ وصل عدد الوزارات في حكومة السيد المالكي الثانية الى 42 وزيرًا بالإضافة الى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء الامر الذي جعل هذه الحكومة ضعيفة ومترهلة [33].

لقد رافقت حالة الضعف وعدم الاستقرار والاستقلال السياسي كل الحكومات العراقية بعد 2003 ولو بدرجات متفاوتة ، مما اخر وعطل قدرة القوى السياسية في بناء دولة حديثة لها مقوماتها ، ويرى بعضهم ان الدستور بإقراره بوجوب تكليف مرشح الكتلة الاكبر لرئاسة الوزراء قد ساهم هو الاخر بتعطيل تشكيل الحكومات لا نه ليس بمقدور اي مكون من الشعب العراقي ان يحقق هذا المبدأ بمفرده مما دفع بالجميع للذهاب باتجاه المحاصصة [34].

2- عدم قدرة الاحزاب العراقية على تحقيق الاغلبية السياسية :

ادت التوافقية في العراق الى عدم قدرة أيٍّ من القوى السياسية على تحقيق اغلبية سياسية تسيطر من خلالها على القرار السياسي في النظام العراقي ، وتم الذهاب باتجاه التوافقية في كل الحكومات التي شكلت من 2003 والى يومنا هذا ، وهذا بطبيعة الحال تسبب في ضعف واضح لدى كل هذه الحكومات . لأنه في العراق ومع التوافقية لا يمكن انتاج حكومة قوية قادرة على تنفيذ البرنامج الحكومي ، والاصلاح السياسي ، وتقديم الخدمات وهذا عائد الى

الواقع السياسي الذي نشأ في العراق بعد نظام الحزب الواحد ، وكذلك وجود اساس دستوري لهذه المعضلة متمثل بما نصت عليه المادة (76/اولاً) وهو ان تقوم الكتلة الاكبر داخل البرلمان بتشكيل الحكومة وبما انه لا يوجد اي مكون من مكونات الشعب العراقي قادر على تحقيق هذا الشرط داخل البرلمان فقد لجأت كل القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الى تقاسم السلطة او تشاركها مع الاخرين بنظام المحاصصة [35].وفي الوقت الذي يرى فيه المختصون ان التوافقية ما هي الا محطة مؤقتة تفتح باباً الى تأسيس النظام العراقي على اسس جديدة يكون فيها اغلبية سياسية تحكم ومعارضة حقيقية تقوم سلوك الحاكم ، فأن الاحزاب العراقية لم تسمح لمثل هذا المبدأ ان ينشأ في العراق ، وغلبت مخاوفها من نشوء استبداد سياسي جديد الى رفض فكرة الاغلبية بالمجمل ، بل ان هذه الاغلبية رفضت حتى داخل المكون الواحد وبشدة وتم معارضتها والعمل على افشالها ، وادعت القوى السياسية ان هذا يشكل تهديد لتمزيق وحدة لمكون وتفتيته واضعافه ، وهكذا تم وئد كل محاولات تشكل الاغلبية في العراق في ظل النظام التوافقي حتى لو كانت اغلبية جزئية داخل المكون [36].

3- هيمنة الاحزاب الكبيرة على المغانم وتضرر الاحزاب الصغيرة والناشئة في ظل التوافقية ومن ثمّ نشوء الدكتاتورية الحزبية :

لقد سيطرت القوى التقليدية في العراق على موارد الدولة كلها بالتقاسم والاتفاق مع الشركاء التقليدين ايضاً ، وقد توغل مبدأ المحاصصة في مفاصل الدولة كلها وفي كل القطاعات ، إذ في ظل التوافقية تم التفاهم على ألية توزيع هذه المناصب بين القوى السياسية، ولم تسمح هذه القوى السياسية الى اي احد في ان يشاركها بهذه المكتسبات وبالذات الاحزاب والقوى المستقلة التي وصلت لقبة البرلمان بعدد محدود من المقاعد حتى وان كانت من المكون نفسه. فقد عرف عن الاحزاب والقوى العراقية بعد 2003 بأنها احزاب تتعاطى بمبدأ الصراع الصفري فيما بينها وان هدفها الاساسي في اغلب الاوقات هو كيفية اسقاط منافسيها وتحطيمهم وعلى هذا الاساس فقد انصرفت هذه الاحزاب عن المهام الاساسية والاهداف الحقيقية للحزب السياسي وهو الالتفات لتنفيذ البرنامج الانتخابي او خدمة الجمهور والناخبين بل على العكس كان الشغل الشاغل لهذه الاحزاب هو كيفية تعطيل نشاطات باقي الاحزاب وافشالها وكان سلاحها في ذلك هو احد اسس الديمقراطية التوافقية وهو مبدأ الفيتو المتبادل فيما بينها [37].

وهكذا فقد ساهمت التوافقية في هيمنة القوى الكبرى على مفاصل الدولة عبر نشرها شبكة من مؤيديها او بمعنى اصح المنتفعين منها في الوظائف الصغرى والمتوسطة والعليا ، وقد ادى ذلك الى حصول هذه القوى على العائدات المالية الضخمة والسيطرة على قوة القرار السياسية والوظيفي والاستفادة من كل ذلك في دعم الحملات الانتخابية وهذا ما لا تملكه الاحزاب الصغيرة والقوى الناشئة في العراق مما ادى الى افساد العملية الانتخابية في العراق [38].

وقد ذهبت الاحزاب في العراق الى ابعد من ذلك في النظام التوافقي والمحاصصة ، إذاصبحت اغلب هذه الاحزاب ترى ان المناصب الحكومية الرفيعة والوظائف العامة المدنية والعسكرية هي جزء من ارث عائلي بالنسبة لها او اقطاعيات تابعة لها تعين فيها من تشاء من الابناء والمقربين والموالين وتعزل من تشاء [39]. وهكذا نشأت دكتاتورية حزبية قائمة على السيطرة على المناصب والمغانم الحكومية فقط للقوى التقليدية وبالمقابل استبعاد كل القوى الناشئة والصغيرة من هذه المغانم حتى وان كانت من المكون نفسه.

4- اضعفت التوافقية فرصة الاخذ بمبدأ المعارضة السياسية للحكومة من الاحزاب العراقية داخل البرلمان :

وهذا وضع طبيعي للغاية لأنه ما الفائدة من الذهاب الى المعارضة اذا كانت الحكومات تشكل على اساس توافقي قائم على المحاصصة في المناصب والوظائف العامة بين القوى السياسية المتنفذة ، وما الفائدة من المعارضة داخل البرلمان اذا كانت القوانين والمشاريع تمرر بالتوافق بين قادة الكتل السياسية وبناءً على وجوب مراعاة مصالح كل الاطراف والمكونات التي تمثلها الاحزاب الكبيرة . ان غياب المعارضة في العراق هو وضع لا يتناسب نهائياً مع المبادئ العامة للديمقراطية ولا يمت بأي صلة بها ، وان قيام الاحزاب العراقية منذ 2003 وحتى الان بتشكيل حكومات توافقية (حكومات محاصصة) ينم عن فشل سياسي حقيقي وخطأ بدائي في العمل السياسي لهذه الاحزاب والقوى السياسية ، فالنظام الديمقراطي الحقيقي يقوم على وجود حكومة مشكلة من القوى السياسية الفائزة بالانتخابات والقوى المتحالفة معها ويقابلها معارضة حقيقية مشكلة من الاحزاب التي لم تحصل على الاغلبية والتي لم تتحالف مع القوى الفائزة ، وهذه المعارضة تراقب عمل السلطة (الحكومة) وتحاسب المقصر فيها عن اداء مهامه ومسؤولياته ، وتكشف عن الاخطاء الحكومية للرأي العام وتحدد المخالفات القانونية والدستورية ، ولكن من المؤسف ان ذلك لم يتحقق في النظام السياسي العراقي وبقي قائماً على التوافقية ، ولا معارضة في ظل النظام التوافقي وان وجدت فهي ستكون في الغالب متسترة عن الكثير من الامور والخفايا التي تدار في النظام السياسي والخاسر الاكبر من كل ذلك هو الشعب العراقي [40]. ان غياب المعارضة اضعف بشكل كبير البرلمان والاحزاب الوطنية في مراقبة

الحكومة ومحاسبتها وهذا كما اسلفنا يشكل خللًا في بنية الديمقراطية القائمة في العراق [41]. ان هذا الغياب للمعارضة داخل البرلمان قد يولد نتائج لا تحمد عقباها تتمثل في حدوث حالة احتقان شعبي ضد السلطة واخطائها وتقصيرها ازاء مسؤولياتها خصوصاً في ملف الخدمات مما قد يسبب حدوث مظاهرات واحتجاجات وهو بالفعل ما قد حصل في عدة مناسبات وبشكل متكرر [42].

5- اثار اخرى ترتبت على اعتماد التوافقية في العراق :

تمثلت برواج مبدأ المساومة بين قادة الكتل السياسية في اثناء تشكيل الحكومات وما بعدها ، وذلك عائد لضعف الثقة بين قادة الكتل والاحزاب السياسية ، فلا تمرر الكابينة الحكومية ولا يتم الموافقة عليها من دون مقابل ، قد يكون منح منصب سيادي او الوعد بتمرير قانون معين يخدم فئة معينة لأن الكثير من القوانين المهمة تم تعطيلها بسبب عدم حصول التوافق السياسي بين الكتل السياسية ومن ثمّ كان المتضرر الاكبر هو المواطن العراقي . ولا بد من الاشارة الى ان هنالك آثارًا عامة اثرت في الدولة بشقيها السياسي والاجتماعي وليس فقط على الاحزاب السياسية سببها اعتماد التوافقية وسنحاول ان نتطرق اليها بإيجاز :

أ- نشأ في العراق وبسبب التوافقية فساد سياسي واداري وسوء استغلال للوظيفة الحكومية ، وقد تقدم العراق في المراكز الاولى في تصنيف الدول الاكثر فساداً في العالم ، مما سبب حالة من انعدام الثقة بالنسبة للمواطن تجاه العملية السياسية إذ اثقل الفساد كاهل المواطن العراقي بالأعباء والروتين الوظيفي والتأخير في انجاز المعاملات ، ورغم تأسيس هيأة النزاهة فإنّ هذا الفساد وبالخصوص الذي يرتبط بالقيادات والمناصب العليا كالوزير والنائب لا يمكن محاسبته او ايقافه بسهولة بسبب الحماية والحصانة التي يوفرها الحزب السياسي بناءً على التوافقات التي يعقدها مع الكتل السياسية الاخرى [43].

وكذلك الوظائف العامة التي دخلت هي الاخرى ضمن المحاصصة والتوافقية مما تسبب بوصول موظفين غير أكفاء ولا تنطبق عليهم الشروط الوظيفية ، وقد ادى ذلك الى نشوء الفساد وانتشار الرشوة والمحسوبية داخل دوائر الدولة مما عرض الممتلكات العامة الى خطر السيطرة عليها من قبل المتنفذين في الدولة بسبب هؤلاء الموظفين المرتشين والملطخة ايديهم بالفساد والمحميين بغطاء الاحزاب السياسية [44].

ب- من الاثار السلبية للتوافقية بشكل عام هي تفكيك الدولة واضعاف الشعور بالمواطنة لدى الافراد . إذ قد تؤدي التوافقية في حالة لم تستطيع استيعاب كل المكونات الى تقسيم البلد على اساس طائفي وعرقي [45].

ت- ساهمت التوافقية بشكل كبير في تفتيت الهوية الوطنية العراقية بتركيزها على الفرد بصفته عضواً في جماعة معينة او مكون معين فتسبب بزيادة حدة الانقسامات والتفتت [46].

ث- تحجيم دور البرلمان وتعطيله ، رغم ان البرلمانات في النظم الديمقراطية تعدّ من اهم المؤسسات فإنّ البرلمان العراقي وبسبب التوافقية اصبح لا يمثل الارادة الشعبية ولا يمارس دوره في تشريع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية بالشكل الامثل ، بل صار وسيلة بيد قادة الكتل السياسية لتعطيل العمل الحكومي وتعزيز الانسداد السياسي [47].

الخاتمة

لقد اكتسبت الاحزاب العراقية وبسبب التوافقية مكاسب عدة وبالتشارك مع القوى الاخرى مما مكنها من البقاء في المنافسة لفترات اكبر عكس تلك القوى التي لم تؤمن بالتوافقية واختارت خيار المعارضة لنهج الحكم ، ورغم انعدام الاغلبية السياسية في العراق فإنّ القوى العراقية رضيت بالقليل المتمثل بالحصول على المغانم والمكتسبات بالتوافق مع الشركاء الاخرين ، وقد حاولنا في هذا البحث الوصول الى ابرز الاسباب التي مكنت التوافقية من السيطرة على نظام الحكم في العراق والتي اجبرت الاحزاب والقوى العراقية على العمل في كنفها والاحتكام لمبادئها واسسها والانصياع لكل النتائج المترتبة على ذلك .

اما بخصوص ابرز النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها في بحثنا هذا فهي :

النتائج :

1- هنالك اسباب عدة ومقومات ادت الى اعتماد التوافقية في النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003 ومن ابرزها قرارات عائدة لسلطات الاحتلال الامريكي للعراق ورؤية الحاكم المدني بول بريمر ، فضلاً عن اسباب تتعلق بتركيبة سكان العراق وتنوعهم وتبني قوى المعارضة في الخارج لهذا التنوع ، فضلا عن تعزيز مبدأ التعددية الحزبية في العراق بعد 2003 ، ووجود غطاء دستوري ينص على حفظ حقوق المكونات .

2- رغم الفوائد والمكتسبات التي نالتها الاحزاب السياسية جراء اعتماد التوافقية فإنها عانت كثيراً من بعض الاثار المترتبة على التوافقية (المحاصصة) ومن ابرز هذه الاثار هو تعطيل تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات برلمانية وانعدام فرصة تحقيق الاغلبية السياسية داخل البرلمان .

3- التوافقية خدمت الاحزاب الكبيرة وساهمت في نشوء الدكتاتورية الحزبية داخل المكون الواحد وبالمقابل ألحقت الضرر بالأحزاب الصغيرة والناشئة .

4- في ظل التوافقية ونظام المحاصصة انعدم وجود ممارسة سياسية مهمة وضرورية في كل نظام ديمقراطي وهي المعارضة السياسية التي يقع على عاتقها ممارسة ادواراً مهمة تتمثل بتقويم سلوك النظام ومتابعته ومحاسبته على الاخفاقات والمخالفات القانونية والدستورية .

الهوامش

(1) اسعد رضا طارش وفراس كوركيس عزيز ، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (63) ، ص241-242.

(2) حمد جاسم حمد الخزرجي ، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة الخامسة ، العدد (3) ، 2013، ص 162 .

(3) هديل محمد حسن ، التنظيم القانوني لمشاركة المجتمع التعددي في السلطات الاتحادية ، مجلة المعهد ، العدد (11) ، 2022 ، ص370 .

(4) جورج قرم ، الطائفية ومشكلة الاندماج القومي ، مجلة دراسات عربية ، العدد الاول ، 1978، ص15 . نقلاً عن هديل محمد حسن ، المصدر السابق .

(5) زينب حمزه شدهان ، الاثنيات الفرعية (الدينية والقومية) ودورها في اعادة بناء النظام السياسي بعد عام 2005 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (78) ، 2024 ، ص68 .

(6) توفيق بوقاعدة ، الدولة الطائفية في لبنان ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية قسم الدراسات الدولية ، 2014، ص56 .

(7) ناظم عبدالواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، ط(1) ، دار النهضة العربية ، بيروت 2008 ، ص320 .

(8) خالد حمزه جرميط المعيني ، تجارب الديمقراطية التوافقية في ظل النظام الدولي (التجربة العراقية بعد عام 2003 انموذجاً) ، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المجلد (3) ، العدد(6) ، 2021 ، ص101 .

(9) لاري رايموند ومارك بلانتر ، الديمقراطية ، الشركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان 2016 ، ص2. نقلاً عن سيناء علي محمود ، تحول النظام البرلماني للنظام الرئاسي في العراق ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد(2) ، العدد(35) ، 2024 ، ص226 .

(10) شاكر الانباري ، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، العراق 2007 ، ص17 .

(11) امنة محمد علي ، اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (51) ، ص90 .

(12) نبهان سالم مرزوق او جاموس ، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على ادارة التنوع الاثني ، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك ، العدد(24) ، 2020 ، ص 58 .

(13) حمد جاسم محمد الخزرجي ، مصدر سبق ذكره ، ص167 .

(14) كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1985 ، ص226 .

(15) اسعد عبد اللطيف تركي ، علي جواد وتوت ، الاصول النظرية للديمقراطية التوافقية وشروط تطبيقها في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (27) ، العدد (1) ، 2024 ، ص339 .

(16) حمد جاسم محمد الخزرجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 168 .

(17) نبهان سالم مرزوق ابو جاموس ، مصدر سبق ذكره ، ص 11.

(18) خضر عباس عطوان، السياسة في العراق بين الاصلاح والشرعية ، المركز العربي للدراسات والابحاث ، الدوحة 2011 ، ص9-10 .

(19) اكرم محمد علوان ، الطائفية واثرها على النظام السياسي في لبنان ، كلية الاداب الجامعة الاسلامية ، غزه ، 2011 ، ص25 .

(20) ابراهيم عبدالفتاح ، منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية ، مركز الرابعة للدراسات والبحوث والتوثيق ، بغداد 2013 ، ص123 .

(21) خالد حمزه جرميط المعيني ، مصدر سبق ذكره ، ص107 .

(22) حميد حنون ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي بالعراق ، مكتبة السنهوري ، بغداد 2008، ص 297 .

(23) عبد الوهاب رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000، ص257 .

(24) رشيد عمارة ، اشكالية الديمقراطية في الدستور العراقي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد(222) ، 2005 ،ص159 .

(25) ياسين محمد البكري ، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(27) ، 2011، ص65 .

(26) المادة التاسعة من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

(27) المادة الثانية من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

(28) علي عباس خلف ، الديمقراطية التوافقية (دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005) ، مجلة كلية المأمون ، العدد (31) ، 2018، ص95 .

(29) بدرية صالح عبدالله ، قانون الاحزاب السياسية في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 35-36 ، 2017 ، ص 960-961 .

(30) نور قيس عبود الخزعل ، الاحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد 2003 ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 33-34 ، 2016 ، ص574 .

(31) حيدر عبد جساس ، واقع تشكيل الحكومات المتعاقبة في العراق بين النص الدستوري والاثر السياسي وفق دستور 2005 ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (45) ، 2020 ، ص275-276 .

(32) دورين بنيامين هرمز ، المسار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 (الانتخابات) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد(10)، العدد(4)، 2012 ، ص 66 .

(33) خالد حمزه جرميط المعيني ، مصدر سبق ذكره ، ص113 .

(34) امنة محمد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص105.

(35) امنه محمد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص105 .

(36) احمد عدنان الميالي ، العراق بين ضرورة الاغلبية وتعثر التوافقية ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 16 نيسان 2022 ، https://www.mcsr.net/

(37) ياسين محمد حمد العيثاوي ، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد(60) ، ص38 .

(38) عبير محمد عبد ، الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم (داعش الارهابي) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (68) ، ص343 .

(39) سعيد مجيد دحدوح ، العراق من دكتاتورية الفرد الى دكتاتورية الاحزاب ، مجلة حمورابي ، العدد(9) ، اذار 2014 ، ص22 .

(40) حيدر عبد جساس ، مصدر سبق ذكره ، ص 105 .

(41) جابر حبيب جابر ، الانسداد السياسي (الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق) ، دار التنوير للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت 2015 ، ص45 .

(42) خالد حمزه جرميط ، مصدر سبق ذكره ، ص 113 .

(43) خضر عباس عطوان ، سالم سلمان ، الفساد السياسي والاداري : دراسة جدلية في العلاقة ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد(20) ، 2012 ، ص9 وما بعدها .

(44) المصدر نفسه ، ص9وما بعدها .

(45) كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ،الكويت، 1985 ، ص249-253 .

(46) شمال احمد ابراهيم ، اشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق (دراسة مقارنة) ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2013 ، ص216-220 .

(47) احمد غالب محي الدين ، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، 2010 ، ص54 .

المصادر

- التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية : اسعد رضا طارش وفراس كوركيس عزيز ، مجلة دراسات دولية ، العدد (63) .
- مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق : حمد جاسم حمد الخزرجي ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة الخامسة ، العدد (3) ، 2013.
- التنظيم القانوني لمشاركة المجتمع التعددي في السلطات الاتحادية : هديل محمد حسن ، مجلة المعهد ، العدد (11) ، 2022 .
- الطائفية ومشكلة الاندماج القومي : جورج قرم ، مجلة دراسات عربية ، العدد الاول ، 1978.
- الاثنيات الفرعية (الدينية والقومية) ودورها في اعادة بناء النظام السياسي بعد عام 2005 : زينب حمزه شدهان ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (78) ، 2024 .
- الدولة الطائفية في لبنان : توفيق بوقاعدة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية قسم الدراسات الدولية ، 2014.

- موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية : ناظم عبدالواحد الجاسور ، ، ط(1) ، دار النهضة العربية ، بيروت 2008 .
- تجارب الديمقراطية التوافقية في ظل النظام الدولي (التجربة العراقية بعد عام 2003 انموذجاً) : خالد حمزه جرميط المعيني ، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المجلد (3) ، العدد(6) ، 2021 .
- الديمقراطية : لاري رايموند ومارك بلانتر ، الشركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان 2016 ، ص2. نقلاً عن سيناء علي محمود ، تحول النظام البرلماني للنظام الرئاسي في العراق ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد(2) ، العدد(35) ، 2024 .
- الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها : شاكر الانباري ، ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، العراق 2007 .
- اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق : امنة محمد علي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (51) الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على ادارة التنوع الاثني : نبهان سالم مرزوق او جاموس ، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك ، العدد(24) ، 2020 .
- نظريات النظم السياسية : كمال المنوفي ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1985 .
- الاصول النظرية للديمقراطية التوافقية وشروط تطبيقها في العراق : سعد عبد اللطيف تركي ، علي جواد وتوت ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (27) ، العدد (1) ، 2024.
- السياسة في العراق بين الاصلاح والشرعية : خضر عباس عطوان ، المركز العربي للدراسات والابحاث ، الدوحة 2011 .
- الطائفية واثرها على النظام السياسي في لبنان : اكرم محمد علوان ، كلية الاداب الجامعة الاسلامية ، غزه ، 2011 .
- منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية : ابراهيم عبدالفتاح ، مركز الرابعة للدراسات والبحوث والتوثيق ، بغداد 2013 .
- مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي بالعراق : حميد حنون ، مكتبة السنهوري ، بغداد 2008.
- التحول الديمقراطي في العراق : عبد الوهاب رشيد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000.
- اشكالية الديمقراطية في الدستور العراقي : رشيد عمارة ، اشكالية الديمقراطية في الدستور العراقي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد(222) ، 2005 .
- اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية : ياسين محمد البكري ، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(27) ، 2011.
- المادة التاسعة من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .
- المادة الثانية من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .
- الديمقراطية التوافقية (دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005): علي عباس خلف ، مجلة كلية المأمون ، العدد (31) ، 2018.
- قانون الاحزاب السياسية في العراق : بدرية صالح عبدالله ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 35-36 ، 2017 .
- الاحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد 2003 : نور قيس عبود الخزعل ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 33-34 ، 2016 .
- واقع تشكيل الحكومات المتعاقبة في العراق بين النص الدستوري والاثر السياسي وفق دستور 2005 : حيدر عبد جساس ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (45) ، 2020 .
- المسار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 (الانتخابات) : دورين بنيامين هرمز ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد(10)، العدد(4)، 2012 .
- العراق بين ضرورة الاغلبية وتعثر التوافقية : احمد عدنان الميالي ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 16 نيسان 2022 ، https://www.mcsr.net/
- الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق : ياسين محمد حمد العيثاوي ، مجلة دراسات دولية ، العدد(60) .
- الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم (داعش الارهابي) : عبير محمد عبد ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (68) .
- العراق من دكتاتورية الفرد الى دكتاتورية الاحزاب : سعيد مجيد دحدوح ، مجلة حمورابي ، العدد(9) ، اذار 2014 .
- الانسداد السياسي (الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق) : جابر حبيب جابر ، دار التنوير للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت 2015 .

- الفساد السياسي والاداري : دراسة جدلية في العلاقة : خضر عباس عطوان ، سالم سلمان ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد(20) ، 2012 .
- نظريات النظم السياسية : كمال المنوفي ، وكالة المطبوعات ،الكويت، 1985 .
- اشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق (دراسة مقارنة) : شمال احمد ابراهيم ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2013 .
- الهوية الوطنية العراقية (دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية) : احمد غالب محي الدين ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، 2010 .